

وجهة نظر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

معذرة يا رسول الله

معذرة يا رسول الله ان خبيثنا ظنك فينا وصرنا اقسى قلوبا واشد افئدة ونحن الذين قلت فينا " اتاكم أهل اليمن هم ألين قلوباً وأرق أفئدة". معذرة يا رسول فقد اضعنا الحكمة واستبد بنا الجهل والتهافت على السلطة واستبدلنا الايمان بالحزبية والمذهبية والطائفية ولم نحافظ على " الايمان اليمان والحكمة اليمانية والفقهاء اليمان".

معذرة يا رسول ان صار منا انصارا للحروب والخراب ونحن الذين كنا في عينك وقلبك انصارا للمحبة والسلام وتمتمين لمكارم الاخلاق. معذرة يا رسول الله اشرت بيدك الكريمة نحو اليمن وقلت (الإيمان ها هنا) فلما ابتعدنا عن جوهر سنتك واتبعناها شكلا اصبحت القسوة وغلظة القلب فينا و صار بأسنا بيننا شديد.

معذرة يا رسول الله ان قلنا اننا نحيك ونحن ابعد الناس عن تعاليمك وقلوبنا ممتلئة بالكرهية ضد بعضنا.

معذرة يا رسول الله ان صار منا من يسلمون بافواههم وشعاراتهم ويتناسون ان المسلم هو من سلم الناس من لسانه ويده.

معذرة يا رسول الله فقد صار فينا من يرفع السلاح على اخيه ومن يشرده ومن يظلمه وقوم لا قلوبهم نقيه ولا طباعهم لينتة كأولئك الذين عرفتهم.

معذرة يا رسول الله ان رأيت البركة وقد انعدمت في بلادنا وأنت الذي دعوت لنا وقلت « اللهم بارك لنا في يمننا " ومن أين تأتي البركة اليوم وحكوماتنا تستدين من البنوك وتدفع لها من رزقنا وثروتنا مئات الملايين فوائده ربوية.

معذرة يا رسول الله إن ما افقرنا واهلك اقتصادنا ودمر معيشتنا هو اذا سرق فينا الجائع الفقير طبقوا عليه القانون واذا سرق النافذ الكبير ضربوا له تحية وسلاما وزخرفوا له كرسيًا ومقامًا.

معذرة يا رسول الله فقد صار فينا من يتناحرون على بئر مياه وانت الذي شرفتنا وكرمتنا بأنك ستدود لنا عن حوضك يوم القيامة.

معذرة يا رسول الله ان أصبح الدين عندنا مظهرًا وليس سلوكًا وصار اليمن الميمون يبيأ بسبب جهل أبنائه وعجز علمائه.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين.



يحيى محمد العلفي

هلال.. والكهرباء!!

* كلمة قصيرة مفيدة أطلقها يوم الأحد 29 ديسمبر المنصرم أمين العاصمة الأستاذ عبد القادر هلال في وجه الظلام الذي يصيب عاصمتنا الحبيبية وسائر مدن وقرى وطننا اليمن الغالي، حين خاطب - بلغة المسؤول الحريص الكهرباء وتقطعاتها المستمرة والمريبة بفعل الاعتداءات المتواصلة التي تتعرض لها أبراج وخطوط نقل والتيار الكهربائي بين غازية مارب ومناطق التحويل والتوزيع من قبل عناصر تخريب خارجة عن النظام والقانون وعن قواعد سلوك المواطنة والالتزام لتربة أرض الحضارة والأمجاد العربية.

* الأمين هلال وبتلك النبرات القوية والمخاطبة الصائبة وجهها رسالة صاخرة في وجه الظلام التي تعيشه عاصمة دولة الوحدة مجدداً الدعوة لكل الشرفاء في بين الحكمة والإيمان بأن يتصدوا للعابثين بمقدرات الوطن بكل حزم وقوة وأخص بالذكر أبطال القوات المسلحة والأمن فهم القادرون على رده أولئك المخربون الغارقون في أحوال العهود المظلمة، وكذا تأديب كل من له ضلع في إغراق البلاد في عتمة مظلمة، إذ لا يعقل ولا يجوز الصبر طويلاً على أوضاع كهذه التي يعيشتها الشعب عامة، وأبنا العاصمة على وجه الخصوص في ظل ظلام طويل الأجل وانقطاعات يومية متواصلة للكهرباء التي هي بالتأكيد شريان الحياة وحق من الحقوق المدنية في عصر التغيير والسير نحو بناء اليمن الجديد.

* ولا شك أن أمين العاصمة قد أدرك في كلمته القصيرة النافعة أمام عدد كبير من رجال الأعمال وأصحاب الرأس المال الوطني والشركات والمؤسسات الاستثمارية المحلية في احتفالية تكريم بعض الشركات المتميزة في إحلال وتوظيف العمالة اليمنية بنسب عالية أدرك الأمين أنه قد حان الوقت لأن تتكاتف الجهود المخلصة لإنهاء حالات الاعتداءات التي تطال منشآت الوطن ومنها الكهرباء والنقط والغاز ووضع حد فاصل لحالات الانقطاعات الأمنية الذي يسببه تحدث مثل هذه الجرائم الجسيمة أكانت للكهرباء والنقط والغاز أو التقطعات القبلية في الطرقات المسببة أو غيرها من أعمال العبث والمساس بمقدرات المواطن ومكاسب الوطن ومنجزاته.

* وإزاء ما طرحه الأمين هلال فإننا نضم صوتنا إلى صوته بأن تتحمل حكومة الوفاق مسؤولياتها كاملة تجاه تأمين أساسيات الحياة للمواطن اليمني من كهرباء وماء وغذاء وبتروول وغاز وكذا توفير الأمن والأمان لأبناء الشعب، ونخص بالذكر الأمن والعدل وحقوق الإنسان - حتى لا ننصعب "الصعباء" ويظل التغيير شماعة يعلق عليها الغامدون وأهمهم بقدرتهم على إحداث معجزات جديدة في خارطة الطريق.

ولعانا لا نبالغ إذا ما قلنا بأنة المرحلة الراهنة في اليمن تحتاج إلى أعداد كبيرة من صنف هذا الهلال الساطع في سماء العاصمة وبحجم شعوره وإحساسه بالمسؤولية إزاء وطنه ووجهه المشرق بهاء اصمته "صنعاء" في كافة المجالات التي تتطلبها مرحلة التغيير والانتقال إلى مرحلة بناء اليمن الجديد.



2014م لا يكفي لتفاعل!!

2013م كما يشير البعض أرى أنهم عاطفيون للغاية ومبعث تفاؤلهم لا يعدو كونه تفاؤلاً عاطفياً بحثاً، وبعيداً عن ميدان الحقائق والواقع.

< فما الذي يجعلنا نطلق ساق التفاؤل للريح ونحن في هذا الوضع المزري والمزري للغاية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، شعبياً وحكومة ودولة، نخباً وسياسيين وعامة؟! لا شيء يذكّر يمكن أن نتكئ عليه لنبرر لتفاؤلنا أو للتفاؤل المفرط لدى البعض.. ولو دققنا بالمقارنة والتأمل في حال الواقع سنجد أن العام 2013م كان سيئاً للغاية وفاشلاً حتى النخاع ولم يرد فيه ما يبشر حتى بالفكك والانتعاق مما تشهده البلاد من أزمة بل أزمت

والخيال الخصب المورق بأمنيات وأمال عريضة والمزهر بتوقعات لا تبارحها النتائج المتفائلة وإن بنسبة %50.. أما حين نعيد الواقع إلى شخصيته والحقائق إلى مراتبها فعلياً ألا نجعل من التفاؤل لافتة عريضة شاملة جامعة! < فالحقائق لا تحتتمل عاطفة التفاؤل من أجل التفاؤل، إنها تشبه كثيراً قوانين ونظريات العلم في حالاتها ومراتبها ونسبة تحققها، فلا يمكننا من ناحية عاطفية مثلاً أن نؤكد على أن يوم غد سيكون يوم الاثنين مع علمنا أنه أربء لا جدل ولا نقاش حول ذلك.. وذلك بالضبط ما يجري مع حالنا ووضعنا العام في البلد، فالذين يتفاءلون أكثر مما يجب في أن يكون عام 2014م عام نجاة وإصلاح لما أفسده العام

< مما قرأت وسمعت وشاهدت خلال الأيام القليلة الماضية وجدت أن هناك الكثير من المتفائلين بدخول العام الجديد 2014م ومنهم من رأى أن الرقم 13 منحوس وأن العام 2014م سيكون ذا شأن أفضل مما مر على العام المنصرم.. دقائق من التفاؤل تواجهاك في هذه الصحيفة هنا وعلى شاشة التلفاز هناك خصوصاً في تجربة الصحافة والإعلام من مواد استطلاعية أو مقابلات أو غير ذلك في وسائلها المتعددة!!

< الحقيقة لا يسؤوني ذلك التفاؤل ولست من المتشائمين على الأيام كما قد يعتقد البعض بل إنني أقف دائماً أقرب إلى التفاؤل من التشاؤم، ولكن ذلك يكون حين يخضع الأمر للجانب العاطفي والبحث ويستسلم للمشاعر



محمد العريقي

قراءة في تقرير برلاني حول مشاريع المياه والصرف الصحي

التنسيق التي تتم بين الجهات المختصة عند اعتماد وصيانة المشاريع وكذا نسبة تغطية السكان من خدمتي المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى قيام اللجان بالإشراف على الوضع البيئي وعملية تصريف مياه الصرف الصحي ومعرفة الوضع القائم في الأحواض الجوفية المائية، ومدى تطبيق قانوني المياه وحماية البيئة، وكذا النزول المباشر للعديد من مشاريع المياه والصرف الصحي (المنفذة، والتي هي قيد التنفيذ، والمتعثرة).

ومجمل هذه الإجراءات تعكس الآلية المنهجية في التقييم وجمع المعلومات التي اتبعتها اللجنة، وهو ما يتطلب إعطاء هذا الموضوع أهمية كبيرة - لـما لا - والأمر متصل بأهم وأخطر قضية تمس حياة الإنسان بشكل مباشر.

هذه بعض الملاحظات الهامة التي أوردها التقرير الميداني للجنة المياه والبيئة بمجلس النواب، وهناك ما هو أهم سيتم التطرق إليه في موضوعنا القادم وهو عبارة عن استخلاصات اللجنة لأداء مؤسسات المياه والصرف الصحي في تلك المحافظات.

ولاشك أن هذا التقرير قد اطلع عليه المعنيون في وزارة المياه والبيئة وربما أيضاً مؤسسات المياه والصرف الصحي، وهو ما ينبغي الإطلاع عليه ليس لقراءته فحسب، بل لمعالجة كل تلك الاختلالات والتعثرات، لأن غرض الطرف والنسيان والإهمال يكبد المجتمع أموالاً طائلة، ويفتح أبواب الفساد بكل صوره وأصنافه.

بدرجة كبيرة ضمن البرنامج الاستثماري لعام 2008م والأعوام التي تليها مما يؤثر ذلك سلباً على استكمال تنفيذ المشاريع وهي في مراحلها الأخيرة (وقد أورد التقرير نماذج لمثل تلك المشروعات).

وتطرق التقرير إلى قضية التباين في المشاريع المدرجة في البرنامج الاستثماري والمشاريع الواردة من بعض المؤسسات المحلية، حيث لوحظ أن المبالغ المخصصة لتلك المشاريع غير مطابقة بما بالنقص أو بالزيادة، بالإضافة إلى ان هناك بعض المشاريع لم تعتمد لها مخصصات في بعض السنوات في البرنامج الاستثماري في حين خصصت مبالغ لتلك المشاريع في بيانات المؤسسات والعكس مما يعني عدم الدقة والوضوح في المشاريع وعدم التنسيق الكامل مع الجهات ذات العلاقة تجاه مشاريع المياه والصرف الصحي التي تدرج في البرامج الاستثمارية.

وشيء جيد عملت اللجنة بهذا النزول الميداني، فقد أتيج لها الاطلاع على واقع الحال التي تعيشه مؤسسات المياه والصرف الصحي من خلال اللقاء المباشر مع المختصين واستمعت منهم كل ما يتعلق بمشاريع المياه والصرف الصحي، ومناقشة المشاكل والصعوبات التي تواجه تلك المشاريع، كما طرحت اللجنة عليهم العديد من الاستفسارات المتعلقة بمستوى تنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي المنجز منها والمتعثرة، وأسباب التعثر والآلية المتبعة في تنفيذ المشاريع وعملية

الاستثماري للأعوام (2007-2012م) وإجمالي المبالغ المعتمدة لها.

وأنا هنا لست لتحليل تلك الأرقام ولكن سأتطرق إلى أبرز الملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير، منها مثلاً ان هناك 157 مشروعاً متعثراً والمرحلة من سنوات سابقة حتى العام 2012، وأن إجمالي المخصصات التي اعتمدت لمشاريع المياه والصرف الصحي في البرنامج الاستثماري للأعوام (2007-2012) وصل مبلغاً إجمالياً تقريبا (293) مليار ريال معظم تلك المشاريع متعثرة وترحل من عام إلى آخر دون العمل على استكمالها، وهذه نقطة جديرة بالنقاش فأكثر المشاريع ينفق عليها مبالغ طائلة سواء عند إعداد الدراسات والمسوحات، أو عند بدء التنفيذ، ومن ثم يتوقف المشروع بسبب عوامل متعلق بالتمويل أو تيزر منازعات اجتماعية، وهناك مشاريع تنفذ حتى آخر مرحلة فيقبتن عدم جدواها، لأنها تقام في غير مكانها المناسب، وهذه ظاهرة تبرز فعلا في مشاريع المياه والصرف الصحي بشكل ملفت.

وهناك عدد من المشاريع لم يعتمد لها مخصصات في البرنامج الاستثماري وتم إسقاطها لعدد من السنوات وهي مشاريع لاتزال قيد التنفيذ مما يؤكد على الإهمال وعدم الجدية بالمشاريع التي تدرج في البرنامج الاستثماري بالإضافة إلى أن هناك عدداً من المشاريع الهامة اعتمدت لها مخصصات مالية لعدد من الأعوام ضمن البرامج الاستثمارية بمبالغ كبيرة في حين تدنت مخصصاتها

عادة ما تفضي التقارير الميدانية عن كشف مشاكل مزرعة- قد لا يستوعبها أصحاب الشأن والمعنيون بمعالجتها، والقابعون على كراسي مكاتبهم، يخططون وينظرون، ويصرفون ويحولون الأموال لتنفيذ مشاريع في المحافظات، والمناطق البعيدة عن أعينهم، لا يتابعون ولا يقيمون، وكان كل مهمتهم الكتابة على الورق ليس إلا، وتكرار أقوال بعيدة كل البعد عن جوهر المشاكل الأساسية التي تتكاثر في الواقع الميداني، وإذا زاروا وسمعوا وشاهدوا ولمسوا وتعرفوا عن أسباب تلك المشاكل فسرعان ما ينسون بعد ذلك.

التقرير الميداني الذي أعدته لجنة المياه والبيئة بمجلس النواب حول مشاريع المياه والصرف الصحي المدرجة في البرنامج الاستثماري للأعوام - 2007 2012 في تسع محافظات هي (أمانة العاصمة، عدن، تعز، حضرموت، الحديدة، اب، حجة، ذمار، عمران، الضالع) يتضمن معلومات هامة، تكشف أن الكثير من تلك المشاريع عاجزة عن النهوض أو لم تؤد دورها بديمومة وكفاءة.

التقرير أعد بأسلوب مرتب ومتدرج منذ بداية جمع المعلومات من الجهات المعنية، مروراً باللقاءات المباشرة مع المختصين بالمحافظات والإطلاع على ما نفذ وما لم ينفذ من تلك المشاريع.

والجيد في التقرير أنه يتضمن جداول وبيانات حول المشاريع المدرجة في البرنامج

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر

WWW.ALTHAWRANNEWS.NET

الإشتراك السنوي : في الداخل لهيئات والأفراد 22.000 ريال في الخارج \$150 بالإضافة إلى رسوم البريد

الإدارة العامة - صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321532/3 - 321528 | فاكس : 332505 / 322281/2 - 330114

سكرتير التحرير التنفيذي

سليمان عبد الجبار

نواب مدير التحرير

جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

مدير التحرير

علي محمد البشري

albasheri72@gmail.com

نائب رئيس مجلس الإدارة

للشؤون المالية والموارد البشرية

خالد أحمد الهروجي

horoji@gmail.com

نائب رئيس مجلس الإدارة للصحافة

نائب رئيس التحرير

مروان أحمد دماج

dammajm@yahoo.com

الثورة
www.althawranews.net

رقم الهاتف : 322281/2 - 330114 فاكس : 332505